

التقرير السنوي لعام 2019



الشبكة العالمية
للحقوق الاقتصادية
والاجتماعية والثقافية



ESCR-Net
Red-DESC
Réseau-DESC

الجماعية بشأن البيانات والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أساساً متيناً للدعوة من أجل بيانات شاملة ومثلية ومتاحة، في حين استندت تدخلات الأصدقاء الجماعية إلى حلقات عمل التقاضي الاستراتيجي التي تهدف إلى تعزيز حركة الاستعانة بالمحامين وتقييم دور التقاضي في النهوض بالتغيير الهيكلي. استطاع نظام التضامن، بفضل المجموعة الاستشارية من الأعضاء الأقوياء، توسيع دعوته الاستباقية، وشرع في تحليل الاقتصاد السياسي للعنف، وواصل الاضطلاع بمطالب حقوق الإنسان الأوسع نطاقاً التي ينادي بها المدافعون. عوّلت الجهود المبذولة على مستوى الفرق العاملة ونطاق الشبكة العالمية، على سبيل المثال النهوض بالعدالة المناخية وحقوق الإنسان، على القوة الكاملة لأعضائها في شتى أنحاء العالم. اتخذ الأعضاء خطوات مهمة لمواصلة تفعيل التحليل النسوي المتعدد الجوانب، وتنظيم حلقات العمل ذات الصلة، وإعادة التفكير في هياكل الحوكمة وتيسير اللقاءات التبادلية بين الأجيال والأقاليم للقيادات النسائية الشعبية في النضالات المختلفة، والتعلّم من ذلك.

أكدت الجائحة والأزمات المتداخلة أهمية نموذج العمل الذي نعتنمه ومبائنا الأساسية، ومركزة تحليل الحركات الاجتماعية والمجتمعات المقاومة وقيادتها، وبناء مساحات أفقية على أساس التوازن الإقليمي والجنساني ودمج تحليل نسوي متعدد الجوانب. يوفر التضامن والعلاقات عبر الإقليمية من التعلّم المتبادل والدعم الاستراتيجي أساساً لتعميق التحليل النظامي المشترك، ومن ثمّ العمل الجماعي الذي يقوده الأعضاء لجعل حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية حقيقة واقعة لدى الجميع.

مع كل التضامن

مجلس الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

نكتب إليكم هذه الرسالة ونحن معزولين في منازلنا، حيث فرض الإغلاق على العديد من مجتمعاتنا التي تواجه أزمات متداخلة. مجددًا، أماطت جائحة كوفيد-19 اللثام عن الفقر والحرمان وسط الوفرة، وكشفت عن تفاوت اللامساواة، وهيمنة الشركات على المؤسسات الحكومية وهيئات صناعة القرارات، وأزمة المناخ والقمع المتزايد على النحو المبين في الميثاق المشترك للنضال الاجتماعي الذي أعدته الحركات الأعضاء في الشبكة (نوفمبر 2016)، وزادت كل ذلك هذه الأزمات حدةً. مع ذلك، أدرك الأعضاء المنتشرون في 75 دولة، من حركات اجتماعية وشعوب أصلية ومنظمات حقوقية وبيئية، أهمية الفرصة للتقدّم نحو تحقيق الانتقال العادل والمنصف والمستدام، ومركزة الرعاية والعدالة المناخية في البدائل المجتمعية للنماذج الاقتصادية والسياسية المهيمنة. وقد بدأ بالفعل العديد من الأعضاء بدافع الضرورة ومسترشدين بقيم الإدماج والرعاية المتبادلة بنمذجة بدائل لتطوير الاقتصادات الاجتماعية والتضامنية، والمطابخ المجتمعية وشبكات الرعاية وميزانيات الشعوب، مما يبيّن جدوى استخدام الموارد العامة لإعمال حقوق الإنسان والعدالة المناخية. إن الطلبات المتزايدة للمجتمعات في كل منطقة بالرفاه والكرامة والمشاركة تُعزز التزامات حقوق الإنسان باستخدام أقصى حد من الموارد المتاحة وتوفير المساعدة والتعاون الدوليين لاحترام الحقوق وحمايتها وإعمالها.

أرسيّت أسس مواجهة الأزمة الحالية في السنوات القليلة الماضية. في عام 2019، أصبحت الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مركز التنسيق للإضراب النسائي العالمي حيث عمل العديد من أعضائها منسقين إقليميين ومحليين. وطوّر أعضاء مشروع هيمنة الشركات سلسلة من الموارد لدعم الحملات على المستوى الوطني ودمج المطالب في الدعوة الدولية في الوقت عينه. ووفرت المبادئ



بونيتا موي داماي
ميثاق الشعوب الأصلية
في آسيا (تايلاند)



بيرانثي فرناندو، أمينة المجلس
منظمة رصد العمل الدولي من
أجل حقوق المرأة في منطقة آسيا
والمحيط الهادئ (ماليزيا)



راين سلايف، أمين الصندوق
مشروع المساواة الدولية (الولايات
المتحدة الأمريكية)



فرناندا هوينهايم، رئيسة المجلس
المشروع الخاص بالتنظيم والتنمية
والتعليم والبحوث (المسكيك)



كريس غروف
الشبكة العالمية للحقوق
الاقتصادية والاجتماعية
الثقافية (بحكم منصبه)



سو زيكودا
حركة ساكني الأحياء الفقيرة
(جنوب أفريقيا)



مها عبدالله
مؤسسة الحق (فلسطين)



إيرين اسكورويولا بلاسكو
المركز المعني بالحقوق الاقتصادية
والاجتماعية والثقافية (إسبانيا)



يُنتخب مجلس إدارة الشبكة المؤلف من سبعة أشخاص مرة كل ثلاث سنوات من قبل الأعضاء ومن بينهم بناء على مبادئنا الأساسية. تُعد الفرق العاملة في الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأداة الأساسية التي تخوّل الأعضاء تفعيل الأهداف المشتركة، وهي:

- الفريق العامل المعني بالمرأة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
- الفريق العامل المعني بمساءلة الشركات
- الفريق العامل المعني بالسياسة الاقتصادية
- الفريق العامل المعني برصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
- الفريق العامل المعني بالتقاضي الاستراتيجي
- الفريق العامل المعني بالحركات الاجتماعية والمجموعات الشعبية

دأب الأعضاء على إعطاء الأولوية للاستفادة من القوة الجماعية للشبكة لمعالجة تعقيدات التحديات والأزمات المتداخلة. تندرج العديد من المبادرات الآن في إطار الفرق العاملة، وتشمل النضال من أجل كفالة حقوق الإنسان المتصلة بالأرض والسكن والموارد الطبيعية؛ والتصدي لهيمنة الشركات على المؤسسات الحكومية وصناعة القرار؛ وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في أوضاع النزاع. في شهر يناير/كانون الثاني 2019، أطلقت الشبكة العالمية رسميًا مشروعًا على نطاق الشبكة يُعنى بالبيئة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويركز على العدالة المناخية.

تنطلق الأعمال الجماعية كافة من التجربة الحية لأولئك الذين يتأثرون بدرجات غير متناسبة ويقاومون عدم المساواة والفقر والظلم، لا سيما النساء والأطفال، ومن تحليلهم وقيادتهم. وتستتير جميع عمليات الشبكة وسياساتها، بدءًا من تحديد المواقف السياسية وصولاً إلى تكوين هياكل الإدارة والتخطيط للاجتماعات وحلقات العمل الاستراتيجية بهذا الخط الأساسي.

تعود أصول نشأة الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى مجموعة صغيرة من الحركات الاجتماعية، والمنظمات الحقوقية غير الحكومية والدعاة الذين جمعهم اعترافٌ مشترك بأن العديد من المظالم التي واجهوها كانت ذات طابع عالمي متنامي ومتجذرة في الأسباب الهيكلية المشتركة. تأسست الشبكة العالمية عام 2003، وتحولت إلى مساحة استخدمها الأعضاء للربط بين نضالاتهم في جميع المناطق في مسعى لمواجهة هذه التحديات التي غالبًا ما تكون نظامية. حدد الأعضاء التوازن الإقليمي والمساواة بين الجنسين ومركزية الحركات الاجتماعية ومقاربة متعددة الجوانب تُبرز التحليل الجندري، لتكون المبادئ التوجيهية الأساسية للشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مترجمين ادراكهم بأن حقوق الإنسان متجذرة في التجارب التي اختبرتها الشعوب والنضالات التي خاضتها والتي عن طريقها يتم إعمال هذه الحقوق. ظلت هذه المبادئ الأساسية على مدى 15 عامًا الماضية ركائز يستند إليها الأعضاء في نموذج العمل، واسترشدت بها أربعة استراتيجيات أولية مركزية تقع في صميم نظرية التغيير التي تتبعها الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

التضامن، يستند إلى مقولة تعترف بأن "نضالك هو نضالي"، ويتجلى في التعبئة الجماعية عن طريق نظام التضامن في الشبكة العالمية للدفاع عن الأعضاء الذين يواجهون تهديدًا أو يتعرضون لاعتداء، وإثارة مطالبهم الحقوقية الأوسع نطاقًا، وتيسير الدعم الاستراتيجي من عضو لآخر.

التعلّم المتبادل، إن لتشارك الخبرات والاستراتيجيات والدروس عبر الأقاليم دورٌ في تيسير التعلّم المتبادل عن طريق التبادل بين القيادات الشعبية وحلقات عمل التقاضي الاستراتيجي وقاعدة بيانات السوابق القضائية، والحلقات الدراسية الشبكية المتعددة اللغات. فالتضامن والتعلّم المتبادل يعززان علاقات الثقة ويشجعان على بناء الحركات، وهما عنصران أساسيان للعنصرين الآخرين في نظرية التغيير.

التحليل المشترك للأوضاع العالمية والمسارات التاريخية للذين يقوِّضان حقوق الإنسان، والذي تسترشد به المجتمعات المقاومة، هو عامل أساسي لتحديد القضايا والاستراتيجيات الشاملة من أجل التغيير النظامي، على النحو الوارد في الميثاق المشترك للنضال الجماعي.

العمل الجماعي ينطوي على الدعوة إلى التنظيم والانتصاف الفعّالين، وتغيير السياسة الاقتصادية العالمية، والتدخل في القضايا القانونية الأساسية، والتصدي لهيمنة الشركات، ووضع رؤى الحركات الشعبية في صميم كل الجهود الجماعية، وذلك بالاعتماد على القوة المستمدة من تنوع الأعضاء الـ 280 المنتشرين في 75 دولة لجعل حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية حقيقة واقعية للجميع.



أثار الأعضاء، بإشراف القيادات النسائية الشعبية والحركات الاجتماعية، قضايا "الخط الأحمر" التي تشمل مقارنة تراعي المنظور الجنساني وحقوق الشعوب الأصلية وهيمنة الشركات والنزاع والمدافعين عن حقوق الإنسان، مؤكدين أن مفاوضات مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تناولت حقوق المجتمعات المتضررة التجارية وحقوق الإنسان. في النهاية، أشارت عدة دول إلى نقاط معينة وردت في الموقف الجماعي للشبكة العالمية (أكتوبر/تشرين الأول 2020).

تعزيزاً لمقاربة حقوقية في التعامل مع البيانات، أعد الفريق العامل المعني بالرصد مشروع مبادئ البيانات "الجيدة" التي تركز على قضايا التمثيل والمشاركة وإمكانية الوصول والأمن والخصوصية، وأهميتها للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وسّعت الدعوة الجماعية هذه المبادئ مع هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، ما أدى إلى تطوير خبرة المجتمعات المتضررة وتحليلها ومشاركتها في عمليات صناعة القرار.

دعمت أنشطة الدعوة وحلقات العمل التي نُظمت بالتعاون بين مجلس رعاية الأندورويس والزلاء الأعضاء على مدى سنوات عدة، القيادة المتنامية لنساء مجتمع الأندورويس في دفع عجلة تنفيذ قرار اللجنة الأفريقية الذي يدعو إلى استعادة الأراضي. في مايو/أيار 2019، انتُخبت ثلاث نساء من مجتمع الأندورويس لعضوية مجلس رعاية الأندورويس، مما يبيّن كيف أدت مشاركة المرأة في النضال من أجل الأرض إلى تعزيز المساواة الموضوعية وإحداث تحوّل في الحركة بحد ذاتها.



استناداً إلى عمق أنشطة الدعوة التي مارسها العديد وتنوعها عن تقاطع حقوق الإنسان وتغيّر المناخ، أطلقت الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية رسمياً مشروع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئة على نطاق الشبكة مع إعطاء الأولوية للعدالة المناخية (يناير/كانون الثاني 2019). ركّز الأعضاء على قضايا المناخ في المبادرات المتنوعة داخل الشبكة ومارسوا دوراً أساسياً في فرقة العمل التابعة لمؤتمر "قمة الشعوب المعني بالمناخ والحقوق وبقاء الإنسان" في مدينة نيويورك (سبتمبر/أيلول 2019).

حشد أعضاء الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في شتى أنحاء العالم تضامناً مع زملائهم من المدافعين عن حقوق الإنسان وحلفائهم، بما في ذلك سيراليون (يناير/كانون الثاني 2019)، برازيل (مارس/آذار 2019) وكولومبيا (يونيو/حزيران 2019)، حيث اضطلعوا في اجراءات الدعوة ووجهوا رسائل جماعية تندد بأعمال القمع والعنف والإفلات من العقاب المتجذرة في انتهاكات الشركات وهيمنتها على صناعة القرار الحكومي ومؤسسات الدولة.

حشدت العملات النقائيات والمجموعات الشعبية حملة على الانترنت بمناسبة عيد العمال في الأول من مايو، مستخدمة إجراء جماعي على تويتر، وبيان جماعي، واجراءات الدعوة ذات الصلة لإبراز دعواتها للدول إلى اعتماد اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن القضاء على العنف والتحرش في عالم العمل والتصديق عليها وتنفيذها. اعتمدت اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 190 والتوصية المرافقة لها رقم 206 في يونيو/حزيران 2019.





قدّم أعضاء الشبكة العالمية -نصفهم من الحركات الاجتماعية- في حلقة عمل تناول السياسة الاقتصادية عقدت في تشياباس (فبراير/شباط 2019)، تحليلًا مشتركًا لأشكال الظلم النظامي التي تشمل تغيّر المناخ وهيمنة الشركات، يدفع إلى الدعوة لإيجاد بدائل لنموذج التنمية السائد وتنوير التثقيف السياسي الشعبي القائم على التحليل الذي تقوده الحركات وحقوق الإنسان.

استخدمت القيادات العمالية الشعبية حلقة عمل عن الأمن والحماية في اجتماع الاستراتيجية عن المرأة والعمل الذي عُقد في المكسيك (فبراير/شباط 2019) للنهوض باستراتيجيات مجتمعية تمنع التهديدات وتتصدى للاعتداءات التي تتعرض لها المدافعات عن حقوق الإنسان في سياق العمل.



أصدرت النساء من مختلف المناطق والنضالات من أجل الأراضي موقفًا جماعيًا بشأن الأرض وهيمنة الشركات وتغيّر المناخ في لقاء تبادلي بين الأجيال للقيادات النسائية الشعبية في شيانغ ناي (يوليو/تموز 2019). قدّمت القيادات هذا التحليل في يوم المناقشة لمسودة التعليق العام للجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشأن الأرض، وقد ترك صدى قويًا (أكتوبر/تشرين الأول 2019).

قدّم الأعضاء مرافعة جماعية مختصرة بوصفهم أصدقاء المحكمة أمام محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان في قضية بنت في حقوق الشعوب الأصلية في الأرجنتين (لهاك هونيات ضد الأرجنتين)، ركزوا فيها على الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، فضلًا عن الحقوق في المياه والغذاء والهوية والثقافية والبيئة الصحية (أبريل/نيسان 2019)، فأسهموا في صدور قرار أرسى سابقة قانونية ويعترف بهذه الحقوق (أبريل/نيسان 2020).

وحّد المتقاضون والدعاة ومنظمو الحملات وقادة الحركات قواه في خلال حلقة عمل عن التقاضي الاستراتيجي في منغوليا، لتعزيز الحجة في القضايا الفردية التي تركز على البيئة والجهات الفاعلة في الشركات، وإدراج التقاضي في استراتيجيات الدعوة الأوسع من أجل التغيير الهيكلي وتنمية التعاون بين الأعضاء (يوليو/تموز 2019).



• من أقوال الأعضاء



إن التضامن مع سائر أعضاء الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يؤكد صحة نضالنا ويجعله أكثر بروزاً، ويحضنا أيضاً على مواصلة المضي قدماً... لقد قدمت لي الشبكة يد العون للمجاهرة ضد المظالم التي تحدث في بلدي وتؤثر على نحو رئيس في الشعوب الأصلية، وأيضاً لمشاطرة الأعضاء الآخرين ما يحدث في نضالنا. أمل مواصلة إسهامي في الجهود المبذولة لبناء شبكة عالمية تنهي الانتهاكات التي ترتكبها الشركات بحق مجتمعات الشعوب الأصلية.

(خوان توليدو، مجلس الشعوب الأصلية)



التأمل في التطورات داخل الفريق العامل المعني بالمرأة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتصلة بالمرأة والعمل والإضراب النسائي العالمي: كان بناء هذا العمل وهذه الرؤية الاستراتيجية بالغ الأهمية. مع هذه الرؤية الاستراتيجية، استطعنا إضفاء الطابع الجماعي على جهودنا ما أدى إلى مبادرات ملموسة تمكّننا من التكيف معها واستخدامها في سياقاتنا المحلية.

(كلاوديا لازارو، اتحاد صناعة الجلود في الأرجنتين)



تفسير التركيز الرئيس للمشروع الجديد على مستوى الشبكة بشأن البيئة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: إن هيمنة الشركات سبب أساسي في تغيّر المناخ. فالشركات تعطي الأولوية لجني أقصى قدر من الأرباح، وهذا يتحقق عن طريق استغلال الموارد الطبيعية الذي يؤدي بدوره إلى تسريع تغيّر المناخ... علينا أن نكون قادرين على التأثير على الدولة من أجل إحداث التغيير الهيكلي، لكن يتعذر علينا ذلك لأن الشركات تسيطر على الدولة. علينا تنظيم حملات قوية ضد هيمنة الشركات لمنع تغيّر المناخ والمطالبة بمعايير وسياسات قوية للقضاء على هذه الممارسة.

(بارافولا سامانتارا، لوك شاكتي إبيجان)



مكّننا عملنا الجماعي من تقاسم الخبرات والتعرّف على نضالات النساء الأخريات ومنظمتين، وإدراك أنه بصرف النظر عما إذا كنا نقطن في بلدان أو حتى قارات مختلفة، لا تزال فرص النساء في الاستثمار في ذاتنا والنمو وتسليط الضوء على إسهاماتنا في مجتمعاتنا وأو بلداننا أقل من فرص الرجال. مع ذلك، نحن نحقق اختراقات؛ نحن نتقدّم بينما نتعلّم من بعضنا البعض ونعمّق علاقاتنا.

(زينايديا سيرانو، حركة فرانسيكو سانثيز الموحدة 1932)



يتعدّر علينا القيام بهذا العمل وحدنا. نحتاج إلى التعرف على نضالات الآخرين، وتكوين التحالفات، وأن نكون في الأماكن عينها مع النضالات الأخرى، وأن نتمكن من النظر في وجوه بعضنا البعض والاستماع إلى نضالات الآخرين. علينا مضاعفة عملنا لتسليط الضوء على العمل الذي تقوم به المرأة، وعلى نضالاتها. إنها المرأة، لا سيما المرأة الشابة، من تقود هذه النضالات. وهذا الأمر إيجابي بمعنى أنه يتعين علينا التفكير أيضاً في استدامة هذه النضالات.

(أوريليا أرزو، منظمة الأخوة السود الهندوراسية)



تفسير الأساس المنطقي للمشروع الجديد على نطاق الشبكة بشأن البيئة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: إن قضايا حقوق الإنسان والقضايا المتصلة بالمناخ مرتبطة ارتباطاً جوهرياً. نحتاج بوضوح إلى معالجة أزمة المناخ لحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. لكن نحتاج أيضاً إلى النهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمعالجة أزمة المناخ معالجة فعالة.

(ألنرد براونيل، الدعاة الخضراء)



بناء التحليل المشترك أثار بصيرتنا. بعض الأمور تبدو أحياناً طبيعية في نظرنا، غير أنني تعلمت أن العديد من القضايا ما هي إلا نتيجة مظالم نظامية، وأنها تؤثر في النساء الفقيرات تحديداً في أماكن عديدة من العالم.

(إيدا لوبلان، الاتحاد الوطني لعمال المنازل)



أفتخر لكوني عضو في الشبكة. أشعر أنني حقاً في صميم الأنشطة التي تمارسها الشبكة. القول في تايلاند إننا جزء من الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يمنحنا المزيد من المصداقية والحماية.

(إميلي براديشت، مؤسسة مانوشايا)



منحني انضمامي إلى الشبكة شعوراً بامتلاك جميع الأدوات اللازمة للاستعداد لمشاركتي الأولى في دورة الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية [التابع للأمم المتحدة] في شهر أكتوبر/تشرين الأول 2019. وشعرت أيضاً بالدعم في كل المواد المقدمة في البداية والاتصالات مع الشبكة.

(سانثياغو سانشير، مركز الدراسات القانونية والاجتماعية)



في الأمم المتحدة، قدّرنا غالباً، مع الجماعة الأفريقية، الدعم الذي قدمته الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. أعتقد أن الشبكة كانت خير معين لنا لناحية إبراز صورتنا وسعيها للوصول إلى المزيد من الدول الأفريقية.

(أكونا ميلو، مركز الدراسات القانونية التطبيقية)



إعداد التحليل المشترك أمرٌ شديد الأهمية؛ إنه يحفز نضالات الحركات والمجموعات الشعبية. يسرني أننا نفكر في كيفية جعل ذلك متاحاً، وأننا نفكر في التثقيف الشعبي لأن هذا التحليل يجب أن يكون متاحاً على مستوى القاعدة الشعبية. برأيي، يجب أن تكون المسألة المركزية دائماً كيف نربط العمل بالمجموعات الشعبية، وكيف نربط بالعمل المحلي. يسرني جداً أننا بدأنا في الشبكة في تسمية تحليلنا المشترك ثم التفكير في جعله متاحاً. أعتقد أن ثمة المزيد من العمل الذي يسعنا القيام به لتحقيق الترابط، بالنظر إلى الحواجز القائمة، لكن أعتقد أيضاً أن الشبكة العالمية تنكب على العمل.

(ميلا شيبوندا، عضو فرد)



تعد هيكلية الشبكة نقطة قوة من حيث عدد الأعضاء وتنوعهم؛ لأنها تسمح لنا بالضغط على أصحاب المصلحة بصورة فضلى.. أتابع ما يجري في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لكنني لا أفهم ما يجري في أميركا اللاتينية بما فيه الكفاية. ثمة فرصة لتتعرف على نضالات الآخرين بصورة فضلى وفهم التحديات والفرص في كل مكان.

(وائل طريبه، المركز العربي لحقوق الإنسان في مرتفعات الجولان)



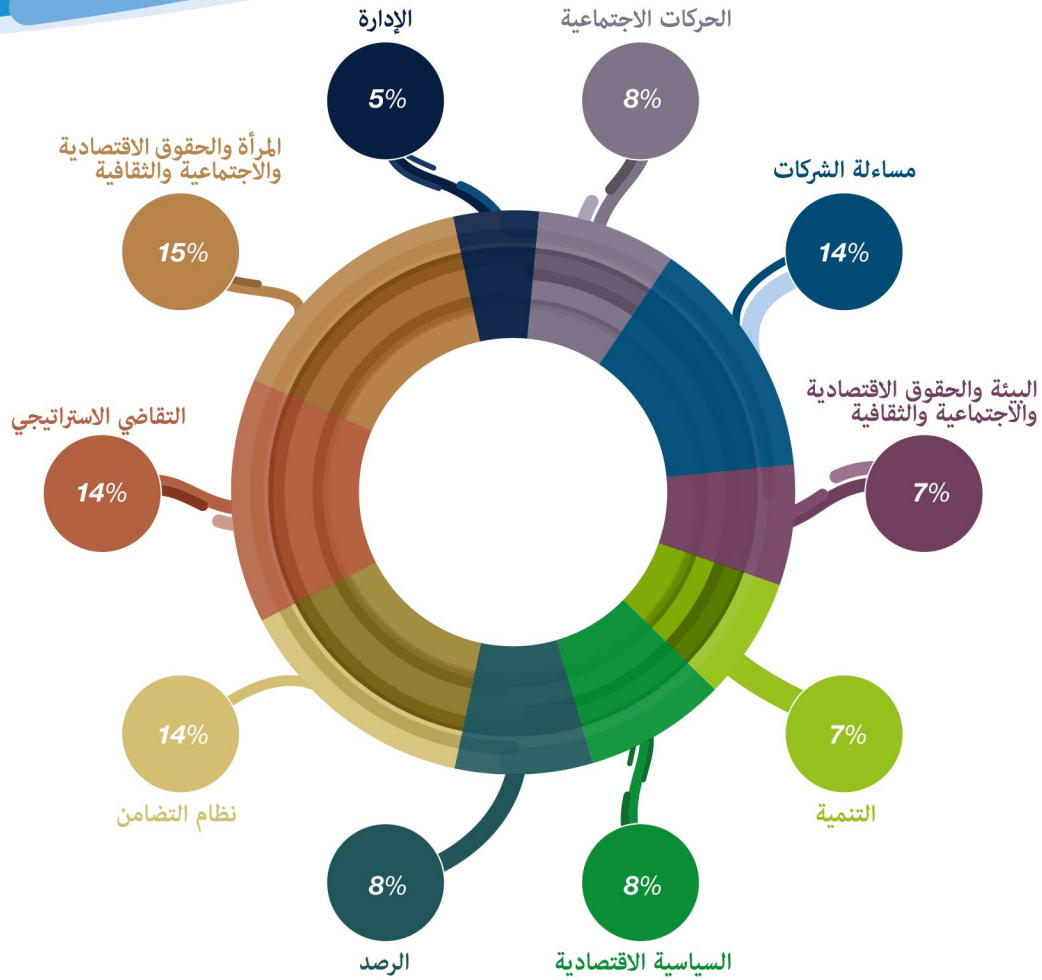
أود أن أثنى على عمل الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لما قامت به لا سيما في الحركات الاجتماعية في جعلنا- نحن القيادات النسائية الشعبية- جزءاً من شبكة عالمية. أنتمي إلى مجتمع الأندورويس وأعمل لصالح منظمة جامعة تُسمى مجلس رعاية الأندورويس. وقد حرصت منذ البداية على أن أصبح من الشخصيات الرئيسية في القيادة النسائية لإعمال حقوق المرأة في الأرض. أود أن أثنى على عمل الشبكة العالمية بضمنا إلى مجلسها، لاسيما في ما يتعلق بتعددية الجوانب، حيث يُشارك ذوو القدرات المختلفة في الحركة العالمية. شخصياً، أود الإعجاب عن عميق امتناني إذ أُتيحت لي الفرصة عدة مرات، منذ نحو سنتين من الآن، لتسليط الضوء على بعض التحديات التي تواجهها النساء ذوات الإعاقة، أو ربما النساء ذوات القدرات المختلفة. أكمل لكم هذا الشكر على منحنا تلك المساحة، وإتاحة الفرصة لنا لرسم مسار المناقشة على المستوي الدولي.

(كريستين كاندي، مجلس رعاية الأندورويس)



ربطتنا الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بمجموعة واسعة من المنظمات وساعدتنا في الاستناد في تحليلنا إلى الوقائع الحية للمجموعات الشعبية. نحن جزء من الفرق العاملة وتعلمت الكثير في كل منها، فضلاً عن استشراف إمكانية التعاون المحتملة بين الفرق العاملة، وهذا ما أمل أن نتابعه.

(ماغالي بروسو، مركز القيادة العالمية للمرأة سابقاً/عضو فرد حالياً)



إجمالي الإيرادات: 1,267,414 دولار أمريكي / إجمالي النفقات: 1,767,747 دولار أمريكي

حقق أعضاء الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إنجازات مهمة إزاء واقع حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية للجميع، وذلك عن طريق اجراءات التعبئة التضامنية، والانخراط في التعلم المتبادل، وتعميق التحليل المشترك والمطالب المشتركة، وفي نهاية المطاف، تعزيز العمل الجماعي. تتقدم الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بجزيل الشكر من العديد من الأعضاء والحلفاء الذين كرسوا وقتهم وجهدهم للذين لا يقدران بثمن من أجل العمل الجماعي في عام 2019، فضلاً عن أولئك الذين شاركوا في توفير الموارد المالية للمساعدة في النهوض بعمل الشبكة، وهم:



SIGRID
RAUSING
TRUST



لمعرفة اكثر

www.escr-net.org

ESCR Net / Red DESC 

@ESCRNet 

escrnet 

اتصل بنا

info@escr-net.org

الشبكة العالمية
للحقوق الاقتصادية
والاجتماعية والثقافية



ESCR-Net
Red-DESC
Réseau-DESC